

المحاضرة 02: نظام الرقابة الداخلية

1-النشأة:

في البداية قبل فصل الملكية عن الإدارة كانت لا توجد حاجة للرقابة الداخلية، حيث كان المالك يقوم بذلك بنفسه، ولكن بعد ماتم الفصل ظهر نظام الرقابة الداخلية ولكن ليس بالصورة الراهنة بل كان يهدف إلى حماية النقدية باعتبارها أكثر الأصول تداولاً، ثم بدأ في الإتساع حتى أصبحت تطابق الضبط الداخلي الذي يهدف إلى حماية أموال المؤسسة وأصولها والتأكد من دقة السياسات المحاسبية، ومدى إمكانية الإعتماد عليها وتنمية الكفاءة الإنتاجية وضمان تنفيذ السياسات الإدارية، ولعل من أهم العوامل التي ساعدت في ازدياد أهميتها كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها واضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات والحاجة إلى بيانات دورية دقيقة وكذلك حماية أموال المؤسسة وحاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة، وتطور إجراءات المراجعة من حيث التحول من المراجعة الكاملة التفصيلية إلى الإختبارية، ولا شك أن ازدياد حالات الإفلاس والإعسار والفشل المالي للعديد من المؤسسات في السنوات الأخيرة وحدوث فضيحة انرون (ENRON) في 2001 (الولايات المتحدة الأمريكية) أدى إلى ازدياد الإهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية خاصة في المؤسسات التي تتعامل في الأوراق المالية.

2 - تعريف نظام الرقابة الداخلية :

- عرفها مجلس معايير المراجعة والتاكد الدولي أنها عملية تصمم وتنفذ من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المؤسسة فيما يتعلق ب :
* موثوقية تقديم البيانات المالية * فاعلية وكفاءة العمليات * الإمتثال للقوانين والانظمة المطبقة.

أما التعريف الأكثر تبنيًا هو تعريف لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين هو : خطة التنظيم وكل الطرق واجراءات المراجعة والأساليب التي تضعها إدارة المؤسسة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول المؤسسة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الإعتماد عليها وتحقيق الكفاءة الإنتاجية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة، وهذا التعريف يشمل :

الجوانب المحاسبية : حماية الأصول والتحقق من التسجيل المحاسبي وبالتالي التحقق من معلومات القوائم المالية.
الجوانب الاقتصادية : الإستغلال الأمثل للموارد (باستخدام التخطيط، بحوث العمليات..) ودراسة الإنحرافات ومحاولة تصحيحها .

الجوانب الإدارية : تشجيع العاملين على الإلتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة.

3- أهداف الرقابة الداخلية : من التعريف الأخير للرقابة الداخلية نستنتج الأهداف التالية :

- 1-تنظيم المؤسسة وتوضيح السلطات والسياسات والمسؤوليات.
- 2-حماية أصول المؤسسة من الإختلاس والتلاعب.
- 3-التأكد من دقة البيانات المحاسبية للإعتماد عليها في اتخاذ القرارات .
- 4-رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية .

محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة محاسبة المركز الجامعي ميله للدكتورة عون صبرينة في التدقيق المحاسبي

5- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الادارية.

4 - أنواع الرقابة الداخلية : وتنقسم الرقابة الداخلية بدورها الى ثلاث أنواع وهي :

1-الرقابة الإدارية : وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، وهي تعتمد لتحقيق أهدافها وسائل مختلفة مثل الكشف الإحصائية، والموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية والخرائط والرسوم البيانية وهي مرتبطة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية والمالية.

2-الرقابة المحاسبية : تتمثل في الإجراءات التي تتعلق بحماية الأصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية ومطابقة الأصول المدرجة بدفاتر وسجلات المؤسسة مع الأصول الموجودة بالفعل في أقسام المؤسسة ومخازنها، أي تهدف الى اختبار البيانات المحاسبية ودرجة الإعتماد عليها، من بين وسائلها نظام القيد المزدوج، واتباع نظام المصادقات، وجود نظام مستندي سليم ...

3-الضبط الداخلي : ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة الى حماية أصول المؤسسة، ويعتمد في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

5 - مقومات نظام الرقابة الداخلية :

يجمع الباحثون على وجوب توفر المقومات الرئيسية التالية في نظام الرقابة الداخلية :

1-البيئة الرقابية : وهي المظلة لبقية المقومات الأساسية، فبدون بيئة رقابية لنظام الرقابة الداخلية، لا يعتقد وجود نظام رقابي جيد، حيث تشمل تأثير مختلف العوامل على البيانات والإجراءات، وهذه العوامل حددها المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين وهي * فلسفة الإدارة في التشغيل * الهيكل التنظيمي للمؤسسة*درجة مشاركة الإدارة أو لجنة المراجعة* طرق تقسيم السلطات والمسؤوليات* طرق الرقابة الإدارية *بيانات شؤون الأفراد وتطبيقاتها.

2-تقويم المخاطر : أي تقوم المؤسسة بتقويم المخاطر المتعلقة باعداد القوائم المالية، فهذه المخاطر من شأنها أن تؤثر عكسيا على قدرة المؤسسة في تسجيل وتشغيل وتلخيص والتقرير عن البيانات المالية، وبعد التحديد تقوم بدراسة جوهرية لتلك المخاطر واحتمالات حدوثها وطرق إدارتها.

3-الأنشطة الرقابية : هي السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان تنفيذ اجراءات الإدارة، وهي تمتد لأبعد من النظام المحاسبي لضمان توليد قوائم مالية دقيقة وذات مصداقية، ويمكن أن ترتبط بفحص الأداء وتشغيل المعلومات ونظم الرقابة المادية والفصل بين الواجبات

4 - نظام المعلومات والاتصال : هو أحد المكونات الهامة للرقابة الداخلية، حيث يتضمن نظام معلومات المؤسسة واجراءاتها لتوصيل الأمور المرتبطة بتشغيل البيانات المحاسبية، وتتوقف درجة تعقيده على حجم المؤسسة وثقافة عمالها....

محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة محاسبة المركز الجامعي ميله للدكتورة عون صبرينة في التدقيق المحاسبي

5- المراقبة : هي العملية التي تستخدمها المؤسسة لتقييم جدوى الرقابة الداخلية خلال الفترات الزمنية، وتتم بصفة دورية لمختلف أجزاء هيكل الرقابة الداخلية للتحقق من الفعالية والكفاءة لهيكل الرقابة الداخلية.

6 - طرق فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية : وتتمثل في :

1- الإستبيان : عبارة عن استفسارات كتابية على أسس علمية تقدم الى الموظفين للإجابة عليها، وبعدها يتأكد من الإجابات.

2- الملخص التذكيري : وضع أسس وقواعد نظام رقابة داخلية سليم دون تحديد أسئلة أو استفسارات.

3- التقرير الوصفي : يقوم بوصف الإجراءات المتبعة مع وصف نظام الرقابة والدورة المستندية.

4- دراسة الخرائط التنظيمية : مثل خرائط الدورات المستندية والخرائط التنظيمية العامة..

5- فحص النظام المحاسبي : من خلال السجلات وأسماء المسؤولين عن إنشائها وعهدها وطبيعة المستندات...